

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٥٤٦ لسنة ١٩٦٧

بانشاء المؤسسة المصرية العامة للمضارب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعل القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن القواعد الواجب اتباعها
في الميزانية المستقلة واللحقة ،

وعل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المؤسسات العامة وشركات
القطاع العام ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين
بالقطاع العام والمعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٧ لسنة ١٩٦٧ بإعادة تنظيم
المؤسسات العامة التوتيرية ،

قررت :

مادة ١ - تنشأ مؤسسة عامة تسمى " المؤسسة المصرية العامة
للمضارب " ويكون مقرها الرئيسي مدينة القاهرة .

ويتولى وزير التموين والتجارة الداخلية الإشراف عليها .

مادة ٢ - تستهدف هذه المؤسسة المشاركة في تحفيز الاقتصاد القومي
في نطاق تنشيطها بما يحقق أهداف الدولة في حدود السياسة التي يرسمها
مجلس إدارة المؤسسة .

وتحتفظ بضم سياسة التروض بصناعة ضرب الأرض ومتناهيه وتطويرها
باتباع القواعد العملية والاقتصادية الحديثة وكذلك رسم سياسة توزيع
منتجات المضارب التابعة لشركاتها يتعرض توفير احتياجات الاستهلاك
الجمل وتحقيق أهداف التصدير التي تشارك مع باقى الجهات المختصة في رسمها .

ونقوم المؤسسة بتسويق الأرض محلياً بنفسها أو عن طريق هيئات أخرى ،
كما تقوم بإعدادها الكثبات اللازمة للتوزيع سوا الاستهلاك المحلي
أو التصدير للخارج .

مادة ٣ - يتكون رأس مال المؤسسة من :

(١) أقصى الـ دولة في رؤوس أموال الوجهات الاقتصادية التي تتبع
المؤسسة أو التي تسهم فيها .

(٢) الأموال التي تخصصها الدولة للمؤسسة .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٤٨٢ لسنة ١٩٦٢

بتعيين مديرين بجامعات القاهرة وعن شمس وأسيوط
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعل القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظم الجامعات بالجمهورية
العربية المتحدة والقوانين المعدلة له ،

قررت :

مادة ١ - تعيين كل من السادة :

الدكتور محمد مرسي أحد ، مديراً لجامعة القاهرة .

الدكتور محمد حمدي صراد ، مديراً لجامعة عن شمس .

الدكتور عبد الوهاب عل البرلس ، مديراً لجامعة أسيوط .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

مذكرة رئيس الجمهورية في ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٤٨٢ (٢٩ أغسطس ١٩٦٢)
جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٥٣٩ لسنة ١٩٦٢

بتعميل تأليف مجلس النقاش

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعل القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن مجلس النقاش ،

وعل المرسوم الصادر في ١٨ أبريل سنة ١٩٥٠ بتأليف مجلس النقاش
وغيرهات المعدلة له ،

قررت :

مادة ١ - تعيين السيد اللواء محمد عوض الأحول ، مدير القضاء العسكري
لقوات المسلحة عضواً بمجلس النقاش .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

مذكرة رئيس الجمهورية في ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٤٨٢ (٢٩ أغسطس ١٩٦٢)
جمال عبد الناصر